



لجنة الأمن الغذائي العالمي

<p>الدورة الحادية والخمسون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"</p>
<p>روما، إيطاليا، 23-27 أكتوبر/تشرين الأول 2023</p>
<p>توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات بشأن تعزيز أدوات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها من أجل الأمن الغذائي والتغذية</p>

الأساس المنطقي

- 1- تُعدّ بيانات الأمن الغذائي والتغذية العالية الجودة والمتاحة في الوقت المناسب وذات الصلة أداة أساسية لتوجيه الإجراءات المحلية والوطنية والعالمية، فضلاً عن السياسات العامة، التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية وتحسّنهما. ولا غنى عن القدرات اللازمة لإنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتفسيرها واستخدامها وكذلك الترتيبات المؤسسية التي تعزز استخدام البيانات من أجل توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية من أجل فهم تأثير السياسات وتحديد السياسات الناجحة وتلك التي ينبغي تغييرها. وتماشياً مع برنامج العمل المتعدد السنوات المعتمد للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2020-2023، فإن الغرض من هذه الوثيقة هو تقديم توصيات طوعية ومحدّدة وقابلة للتنفيذ خاصة بالسياسات بشأن تعزيز قدرات جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الحكومات، المشاركة في جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية العالية الجودة، وتحليلها ونشرها واستخدامها وحمايتها، من أجل تعزيز صنع القرارات على نحو فعال وشامل ومستند إلى الأدلة. ويكمن الهدف العام المنشود في المساهمة في رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي المتمثلة في الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني ناهيك عن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها. وتستشير التوصيات بالتقرير رقم 17 لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة "أدوات جمع البيانات وتحليلها من أجل الأمن الغذائي والتغذية: نحو تعزيز عملية صنع القرارات الفعالة والشاملة والمسترشدة بالأدلة" (2022).
- 2- ولا يوجد تعريف متفق عليه متعدد الأطراف لبيانات الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك ضمن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة - جهاز الأمم المتحدة المكلف بوضع مثل هذه التعريفات، حسب الحاجة. ولأغراض هذه التوصيات الخاصة بالسياسات، ستم الإشارة إلى البيانات ذات الصلة بإبلاغ سياسات الأمن الغذائي والتغذية ببيانات الأمن الغذائي والتغذية. وثقّهم بيانات الأمن الغذائي والتغذية، في كل أقسام هذه الوثيقة، على أنّها "بيانات من أنواع ومصادر وعوامل تأثر متنوعة

لوصف و/أو قياس فرادى نتائج الأمن الغذائي والتغذية أو النتائج الجماعية، والبيانات المتعلقة بالمحددات على المستوى الجزئي أو المتوسط أو الكلي التي تؤثر على النتائج عبر أبعاد الأمن الغذائي والتغذية الأربعة وهي التوافر، وإمكانية الوصول، والاستخدام، والاستقرار".^{1 2}

3- ويقرّ هذا الفهم بأهمية الأنواع المختلفة من البيانات، النوعية والكمية، واعتماد نظرة نُظمية لبيانات الأمن الغذائي والتغذية، وهو ما يسلّط الضوء على الأدوار الأساسية لجميع الجهات الفاعلة الممتدة على طول النظام الغذائي، في عمليتي إنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية ذات الصلة، وتقييمها.

4- ومن المهم ملاحظة أن هناك بالفعل الكثير من بيانات الأمن الغذائي والتغذية، ويتم إنتاجها بطرق متنوعة ومن قبل مختلف أصحاب المصلحة، على الأقل بالنسبة إلى بعض أبعاد الأمن الغذائي، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من الجودة والتفصيل. ولكن غالبًا ما يكون الوصول إليها غير متساوٍ، ولا تتم معالجتها أو تحليلها بشكل كافٍ أو استخدامها بشكل صحيح من قبل صانعي السياسات الذين غالبًا ما يكونون غير مدركين لوجود هذه البيانات وأهميتها، ويتم توزيع الموارد اللازمة لتخزينها ومعالجتها وتحليلها بشكل غير عادل. وكثيرًا ما تكون البيانات ذات الصلة التي يمكنها توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية متوزعة بين قطاعات ومؤسسات متنوعة، ونتيجة لذلك، فإن قدرة صانعي القرار على اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة تعوقها التحديات في كل خطوة من دورة البيانات.³

5- ولدى الشعوب الأصلية والفلاحين وغيرهم من صغار منتجي الأغذية مجموعة متنوعة من الأساليب لتوليد البيانات وجمعها وتخزينها واستخدامها، لا يتم أخذها في الاعتبار في كثير من الأحيان في نظم جمع البيانات القياسية وفي صنع القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. ومن المهم إدراك أهمية هذه البيانات للأمن الغذائي والتغذية وفي عملية صنع القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية على المستويين المحلي والوطني، ودعم المشاركة الفعالة والشاملة والهادفة لأولئك الذين يولّدون هذه البيانات والمعلومات والمعرفة ويديرونها، وفي نفس الوقت احترام حقوق الإنسان وحماية معارفهم وابتكاراتهم وممارساتهم التقليدية.

6- ولا تزال هناك فجوات أساسية في البيانات. ويتعين سدّها من أجل توجيه الإجراءات المسؤولة وإرشاد عملية رسم السياسات بشكل فعال، لا سيما في ما يخص البيانات الحسنة التوقيت والدقيقة بشكل كافٍ بشأن قدرة الأشخاص على إنتاج الأغذية والحصول عليها، واستهلاكهم الفعلي للأغذية والمغذيات، وحالتهم التغذوية، بموازاة الإقرار بأهمية حماية الخصوصية. وثمة حاجة أيضًا إلى مزيد من البيانات والمعلومات من الجهات الفاعلة عبر النظم الزراعية والغذائية، التي تسلّط الضوء على المحددات الهيكلية للأمن الغذائي والتغذية، وعلى الأمن الغذائي والتغذية لمن يعانون من أوضاع هشّة والمعرضين لأشكال مختلفة من التمييز،⁴ ولمناطق جغرافية محدّدة. ولدى البلدان أولويات واحتياجات مختلفة على مستوى البيانات،

¹ يعتبر فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية وأصحاب المصلحة الآخرون "صفة الفاعل" و"الاستدامة" كأبعاد إضافية ومتطورة للأمن الغذائي، على الرغم من عدم الاتفاق عليها بين الأطراف المتعددين.

² انظر الجدول 1 من الملحق في الصفحة 129 [النسخة الإنكليزية] من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية رقم 17 - الذي لم يتم الاتفاق عليه من جانب الأطراف المتعددين - للاطلاع على أمثلة بشأن المبادرات القائمة المتعلقة ببيانات الأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك قاعدات البيانات ومستودعات المعلومات ونظم البيانات وأدوات التحليل)، المنظمة بحسب أبعاد الأمن الغذائي والتغذية.

³ تتكون دورة البيانات من الخطوات التالية: تحديد الأولويات والاحتياجات من البيانات؛ ومراجعة البيانات وتوحيدها وجمعها وتنظيمها؛ وتحليل البيانات باستخدام الأدوات المناسبة؛ وتحويل البيانات إلى أفكار ذات صلة لنشرها ومناقشتها؛ وأخيرًا، استخدام البيانات في عملية اتخاذ القرارات.

⁴ كما يرد في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 3-6-1ب، الصفحة 22 [النسخة الإنكليزية].

وذلك رهناً بقدرتها الإحصائية، ووصولها إلى التكنولوجيا، وموارد التمويل، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن السياقات الوطنية للأمن الغذائي والتغذية الخاصة بها.

7- وتمثل تكنولوجيا البيانات والمعلومات والاتصالات فرصاً وتحديات جديدة، وهناك حاجة ملحة لمعالجة العوائق الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وجمع البيانات وتحليلها، مع التأكيد على الحاجة إلى سدّ الفجوات الرقمية، بين البلدان وداخلها. وتحدّد عدة قيود أخرى من استخدام البيانات من أجل اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات الفعالة والمستنيرة ببيانات الأمن الغذائي والتغذية. ومن أهمّ هذه القيود انخفاض مستوى الإلمام بالبيانات ومهارات التحليل (لكلّ من البيانات النوعية والكمية) لدى بعض منتجي البيانات والمعلومات ومستخدميها على جميع المستويات - من جامعي البيانات والمحلّلين، إلى صانعي القرارات، والأشخاص، كأصحاب حقوق والمستفيدين النهائيين من سياسات الأمن الغذائي والتغذية.

8- وتحتاج البلدان النامية إلى دعم مالي وفني، بما في ذلك في مجال القدرات الإحصائية، ونقل التكنولوجيا بشكل طوعي وبشروط متفق عليها، فضلاً عن الأطر المبتكرة مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من بين أمور أخرى، من أجل تعزيز قدراتها على القيام باستثمارات مسؤولة⁵ وتوليد بيانات عالية الجودة وجمعها وتحليلها واستخدامها لإرشاد صنع القرارات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية. ويشكل تخصيص الموارد المالية غير الكافية للتنمية الزراعية وبرامج الأمن الغذائي والتغذية مصدر قلق قديم العهد لدى العديد من البلدان، كما أنّ لقلّة التمويل العام والخاص والدولي تبعات واضحة على البيانات لإعلام السياسات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية.

9- وغالبًا ما تكون بيانات الأمن الغذائي والتغذية الإحصائية غير موحدة ومجزأة عبر مختلف الوكالات الدولية⁶ والقطاعات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة، ويمكن جمعها أو إدارتها باستخدام بروتوكولات مختلفة، وهو ما يجعل استخدامها أصعب. ولذلك، يعتبر من الأولويات تعزيز جهود التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية لاستكشاف إمكانات التعاون الرقمي العالمي، مع مراعاة استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بالبيانات⁷ وخريطة طريقه للتعاون الرقمي⁸، وهو ما سيكون ضروريًا للمقارنة وتحقيق الإمكانات الكاملة لاستخدام البيانات الإحصائية، والسعي إلى بناء عالم عادل. ويجب تشجيع التنسيق والمواءمة بشكل أفضل عبر المنظمات الدولية والقطاعات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة لتحسين جودة وفائدة البيانات الإحصائية للأمن الغذائي والتغذية، بموازاة إيجاد آوزة وتجنب ازدواجية الجهود واللغظ عند نقل المعلومات. ويتسم التنسيق بأهمية خاصة بالنسبة إلى البيانات والإحصاءات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية التي تُستخدم في التحليلات وعمليات الرصد العالمية أو الإقليمية.

10- ويشهد عدد الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تؤدي دورًا في جمع واستخدام بيانات الأمن والتغذية زيادة كبيرة. ويتمثل هدفنا الجماعي في ضمان أن يكون الناس في صميم القرارات، عند جمع البيانات وتحليلها واستخدامها، والعمل على تحقيق الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني. ويجب أن يكون للأشخاص رأي في جمع البيانات التي تؤثر على حياتهم وينبغي تضمينهم في القرارات المتعلقة باستخدام البيانات وإعادة استخدامها.

⁵ أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

⁶ تعتبر منظمة الأغذية والزراعة الوكالة الراعية لواحد وعشرين مؤشرًا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المؤشرات 1-2 و2-1 و2-2 و3-1 و3-2 و2-5-1، و2-5-2، و2-5-1، و2-ج-1، المتعلقة بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وكذلك تعزيز الزراعة المستدامة.

⁷ متاح على https://www.un.org/en/content/datastrategy/images/pdf/UN_SG_Data-Strategy.pdf

⁸ متاح على <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N20/102/51/PDF/N2010251.pdf>

ويجب أن تسترشد نظم بيانات الأمن الغذائي والتغذية بمبادئ واضحة⁹ (لا سيما المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية والكرامة الإنسانية والتمكين وسيادة القانون)، بما يتماشى مع القانون المحلي المعمول به والعمليات الفعالة والتشاركية، للمساعدة في ضمان أن يتم جمع البيانات واستخدامها وتحليلها ونشرها بطرق فعالة وغير تمييزية وشاملة ومتسقة مع حقوق الإنسان وشفافية وأخلاقية ومنصفة، مع تطبيق خصوصية البيانات المعمول بها وحماية البيانات وضمانات ومبادئ الملكية الفكرية لضمان أن هذه البيانات محمية، مع معالجة التضارب في المصالح.

11- وتخلق المجموعة المعقدة من الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص المعنية ببيانات الأمن الغذائي والتغذية، إلى جانب شبكة البيانات السريعة التغير بسبب التحول الرقمي، فرصًا ومخاطر تسلط الضوء على الحاجة إلى التنسيق العالمي لتحسين إدارة بيانات الأمن الغذائي والتغذية. ويجب أن تحقق أطر حوكمة بيانات الأمن الغذائي والتغذية التوازن الصحيح بين الوصول والمشاركة والحماية والخصوصية والأمان، بهدف خلق الثقة. ويجب أن تراعي عملية تطوير أطر حوكمة بيانات الأمن الغذائي والتغذية الوطنية وتعزيزها، المناقشات والجهود العالمية والمتعددة الأطراف القابلة للتطبيق على نطاق أوسع لتحسين إدارة البيانات. ومن المهم أن تكون بيانات الأمن الغذائي والتغذية متاحة على نطاق واسع وأن يتم تعميمها واستخدامها على نطاق واسع للمصالح العام، مع الحفاظ في نفس الوقت على حقوق مولدي البيانات ومالكها، ومراعاة التشريعات والأنظمة الوطنية، والعمل على ضمان حماية البيانات والخصوصية، واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة الاختلالات في القوة بين الجهات الفاعلة في ما يتعلق بتوليد بيانات الأمن الغذائي والتغذية والوصول إليها وجمعها وتخزينها ومعالجتها ومشاركتها واستخدامها، مما قد يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة.

12- وتؤجّه هذه التوصيات الخاصة بالسياسات في المقام الأول إلى الحكومات (الوزارات المعنية والسلطات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية)، والمنظمات الدولية،¹⁰ والمؤسسات المالية ومؤسسات البحوث في مجال الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الدولي، ورابطات القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية، وخبراء التنمية الريفية، والجامعات والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني. وهذه التوصيات طوعية وغير ملزمة تهدف إلى استكمال التوصيات والخطوط التوجيهية الطوعية الأخرى الخاصة بالسياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي. وينبغي تفسيرها وتطبيقها بما يتفق مع الالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، ومع المراعاة الواجبة للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية السارية ووفقًا للنظم القانونية الوطنية ومؤسساتها.

التوصيات

1- زيادة الوعي والمطالبة باستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية على نحو أفضل في عملية صنع القرارات

ينبغي أن تسعى الحكومات إلى القيام بما يلي:

(أ) إنشاء آليات وطنية فعالة معنية بالأمن الغذائي والتغذية متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة ومسؤولة عن توجيه سياسة الأمن الغذائي والتغذية والتخطيط للبرامج المرتبط بالتخطيط الإنمائي الوطني، وعن تحديد الأولويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لإنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية واستخدامها في صنع القرار،

⁹ كما يرد في الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 7، الصفحة 2 [النسخة الإنكليزية]، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 48، الصفحة 8 [النسخة الإنكليزية].

¹⁰ يشير مصطلح "المنظمات الدولية"، في جميع أقسام الوثيقة، إلى وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقرها في روما (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي)، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، الدولية والإقليمية على حد سواء، ذات الاختصاصات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية.

بما يتماشى مع التحليل المطلوب، ضمن نظم البيانات والإحصاءات، من أجل توجيه هذه السياسات، أو تعزيز الآليات الموجودة عند الاقتضاء. وينبغي أن تضمن هذه الآليات أن يكون للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والسكان الواقعيين في أوضاع هشّة الذين يتعرضون لأشكال مختلفة من التمييز،¹¹ وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، دور فعال ومحدد بدقة في تحديد الأولويات؛

(ب) تشجيع وتيسير الحوارات وأوجه التعاون في ما بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين على المستويين الوطني ودون الوطني، لوضع توصيات ملموسة ومجدية بتيسير من الآليات المعنية بالأمن الغذائي والتغذية المتعددة القطاعات المذكورة أعلاه، مع الأخذ في الاعتبار اختلالات القوة الحالية بين مختلف الجهات الفاعلة وتشجيع المشاركة النشطة والحرّة والفعالة والهادفة، من أجل: (1) مناقشة أولويات بيانات الأمن الغذائي والتغذية، وتحديد ما هو متاح بالفعل¹² وما هي أكثر الاحتياجات إلحاحًا؛ (2) وتحفيز تحليل البيانات القائمة لإنتاج المعلومات ذات الصلة بسياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية؛ (3) ومناقشة الوسائل/المنصات الأكثر فعالية لنشر بيانات الأمن الغذائي والتغذية (مثل المنصة الموحدة للبيانات، من بين غيرها)؛

(ج) واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية من مصادر مختلفة مع الأخذ في الاعتبار جودتها، وحسن توقيتها، وتكليفها، والعبء على المستجيبين، وكذلك نتائج تقييمات المخاطر السابقة، وتقديم أدلة على فوائد استخدام هذه البيانات في مساعدة صانعي السياسات في عملية صنع القرارات؛

(د) والقيام، كلّما استُخدمت البيانات لتوجيه التشريعات الوطنية والسياسات العامة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، بإدراج ملحقات تفصيلية للبيانات، حسب الضرورة، وعرض مصادر البيانات المتاحة والأدوات التحليلية التي ستُستخدم في تطويرها؛

(هـ) وتشجيع الوحدات الحكومية، المسؤولة عن جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتخزينها ومعالجتها وتحليلها ونشرها، على الإنتاج والنشر المنتظمين للمنتجات المعرفية والمستنيرة ببيانات الأمن الغذائي والتغذية التي تلخص النتائج الرئيسية التي تتمخض عن المبادرات الحكومية لجمع البيانات في أنساق تسهّل استخدام المعلومات واعتمادها من قبل صانعي القرارات، بما ذلك الجهات الفاعلة الرفيعة، وأولئك الذين هم في أوضاع هشّة، لا سيما في المناطق النائية.

وتشجع المنظمات الدولية¹³ على القيام بما يلي:

(و) تعزيز الحوار والتعاون والتنسيق بشأن الممارسات الجيدة من أجل صنع القرارات القائمة على بيانات الأمن الغذائي والتغذية، ووفقًا للأولويات الوطنية؛

(ز) وتعزيز المناقشات ضمن أجهزتها الرئاسية، حسب الاقتضاء، حول الحاجة إلى وضع خطوط توجيهية بشأن التقييم المسبق واللاحق للسياسات المستنيرة بالبيانات في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛

¹¹ كما يرد في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 3-6-1ب، الصفحة 22 [النسخة الإنكليزية].

¹² قد تكون هناك حاجة إلى تقييم بيانات الأمن الغذائي والتغذية المتاحة والتي يتم جمعها من قبل وكالات مختلفة عبر المواسم والمستويات (الوطنية، ودون الوطنية، والمحلية) لتحديد الفجوات الأساسية ومصادر البيانات الأكثر ملاءمة لكل من البيانات النوعية والكمية.

¹³ أنظر الحاشية 10.

(ح) وإعداد دورات تدريبية مصممة خصيصاً بشأن تنمية القدرات وتعزيزها، بهدف دعم أصحاب المصلحة المستهدفين في استخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية.

ويجري حث المجتمع المدني والقطاع الخاص والشعوب الأصلية ومؤسسات البحوث على القيام بما يلي:

(ط) استخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية الحالية في جهود الدعوة التي تتوجه إلى جميع أصحاب المصلحة، وخاصة صانعي القرارات والحكومات، لمواصلة البحوث وتطوير المنتجات المعرفية التي تسعى إلى سد الفجوات في بيانات الأمن الغذائي والتغذية، وصولاً إلى الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني.

وتُشجع المنظمات الدولية¹⁴ والجهات المانحة والحكومات على القيام بما يلي:

(ي) طلب بيانات الأمن الغذائي والتغذية ذات الصلة المتاحة أصلاً واستخدامها، وتعزيز قابلية التشغيل البيئي، حيثما أمكن ذلك، لتفادي تكرار الجهود والمساهمة في الكفاءة المالية وحسن توقيت الجهود.

2- زيادة الاستثمارات والحفاظ عليها في مجال جمع البيانات ذات الأولوية للأمن الغذائي والتغذية، وتحسين جودتها، بموازاة تحسين الموارد الحالية المتعلقة بالبيانات و/أو إعادة توظيفها، لتحسين عملية صنع القرارات من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني

ينبغي أن تسعى الحكومات إلى القيام بما يلي:

(أ) زيادة الاستثمارات المسؤولة والموارد الكافية والحفاظ عليهما في مجال إنتاج بيانات حسنة التوقيت وعالية الجودة ومفصلة،¹⁵ حسب الاقتضاء، وموثوقة ومتسقة خاصة بالأمن الغذائي والتغذية، بدعم من المنظمات الدولية¹⁶ والجهات المانحة، حسب الحاجة، بشأن قدرة الأشخاص على إنتاج الأغذية والأنماط الغذائية الصحية والحصول عليها، واستهلاكهم الغذائي الفعلي ومطعمهم الغذائي، وحالتهم التغذوية، ولا سيما الفئات الموجودة في أوضاع هشّة، وغيرها من البيانات الوطنية ذات الأولوية، فضلاً عن الموارد اللازمة لوضع معايير وطنية عالية الجودة وممارسات جيدة لاستخدامها؛

(ب) ووضع خطط وطنية، من خلال العمليات والنهج التشاركية، لتحديد الأولويات في مجال جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها لغرض دمجها في استراتيجياتها الوطنية لبلورة الإحصاءات، إذا كانت موجودة، ولتحسين نظم بيانات الأمن الغذائي والتغذية الوطنية الحالية، مع الأخذ في الاعتبار أنواع البيانات المختلفة من مصادر مختلفة. ويمكن أن تتلقى الحكومات التي تحتاج إلى مساعدة من أجل تنفيذ هذه الخطط، عند الطلب، الدعم الفني والمالي من قبل المنظمات الدولية¹⁷ والجهات المانحة، حسب الاقتضاء، ويوصى بأن تكون خططها متوافقة مع المعايير الدولية المعمول بها والممارسات الجيدة، مع الحفاظ على الأولويات الوطنية وملكية البلد؛

¹⁴ المرجع السابق.

¹⁵ مصنفة بحسب الجنس والعمر، والمعايير الديموغرافية الأخرى، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وفقاً لإعلان بيجين.

¹⁶ أنظر الحاشية 10.

¹⁷ أنظر الحاشية 10.

(ج) والمراجعة المنتظمة لنظم جمع البيانات الوطنية¹⁸ الحالية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، من خلال العمليات التشاركية، بهدف تحديد الثغرات والفرص والمخاطر لتبسيطها وتحديثها، وتعزيز كفاءتها وجدواها، بما يتخطى البيانات الإحصائية، ووفقاً للأولويات الوطنية والقوانين المحلية، ومع مراعاة الواجبة للمعايير الدولية والممارسات الجيدة المعمول بها.

وتشجع المنظمات الدولية¹⁹ على القيام بما يلي:

(د) تعزيز جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري، وتقديم توجيهات للبلدان، بناء على طلب الحكومات الوطنية، وتحديد مجموعة دنيا من بيانات الأمن الغذائي والتغذية الأساسية، مع المنهجيات والمؤشرات الموصى بها، لمساعدة البلدان على تحديد الأولويات عند جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية.

وتشجع الحكومات والمنظمات الدولية²⁰ وأصحاب المصلحة المعنيين على القيام بما يلي:

(هـ) التعاون من أجل تحديد الفجوات في البيانات والاحتياجات المحددة المطلوبة لتحسين التحليلات الحالية للأمن الغذائي والتغذية، وكذلك مواصلة وتسريع الابتكار في مجالات الإحصاءات والبيانات النوعية وعلوم البيانات والبحوث القائمة على المسوح، في العمل من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، مع معالجة أي تضارب محتمل في المصالح.

وتشجع المنظمات الدولية²¹ والجهات المانحة والحكومات والمؤسسات الخيرية على القيام بما يلي:

(و) زيادة وإدامة حجم الموارد المخصصة لتحسين جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز جودتها وتحليلها ونشرها واستخدامها حسب الاقتضاء، من أجل تحسين فعالية السياسات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، والاستفادة من آليات التمويل الحالية وتقييم التمويل الحالي وإعادة تحديد أهدافه حسب الحاجة. ومع الإشارة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030،²² ينبغي أن يهدف دعم بناء القدرات في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى زيادة توافر بيانات عالية الجودة وموثوقة وفي الوقت المناسب مصنفة²³ بحسب الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، إلى ضمان التمويل الكامل للخطط الإحصائية الوطنية، التي يجب تضمين بيانات الأمن الغذائي والتغذية فيها. ويجب أن تعكس الاستثمارات في بيانات الأمن الغذائي والتغذية توازناً جيداً بين بيانات التنمية وبيانات الأزمات وحالات الطوارئ، ووفقاً للاحتياجات والسياقات الوطنية؛

¹⁸ تشمل نظم جمع البيانات الوطنية، من بين أمور أخرى: السجلات الإدارية، والمعلومات الجغرافية المكانية، وبيانات الاستشعار، وغيرها من البيانات التي لا يتم جمعها بالضرورة للأغراض الإحصائية، فضلاً عن العمليات الإحصائية التقليدية، مثل عمليات المسح والتعداد.

¹⁹ أنظر الحاشية 10.

²⁰ أنظر الحاشية 10.

²¹ أنظر الحاشية 10.

²² أنظر المقصد 17-18 من أهداف التنمية المستدامة وإطار الرصد العالمي الخاص به.

²³ مصنفة بحسب الدخل والجنس والعمر والعرق وحالة الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي والخصائص الأخرى ذات الصلة في السياقات الوطنية.

(ز) وتحسين تنسيق واتساق مبادرات الاستثمار التي تهدف إلى دعم عملية جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها، مع مراعاة حماية البيانات وخصوصيتها وأمنها، من أجل تجنب الازدواجية في الجهود، وتحسين الكفاءة، وزيادة أوجه التآزر، بما في ذلك إضافة بناء القدرات إلى العمل بشأن الإحصاءات والبيانات الذي يضطلع به أصحاب المصلحة الوطنيون، بناءً على طلب الحكومات ووفقاً للأولويات الوطنية؛

(ح) ومواصلة تعزيز ودعم مبادرات تمويل بيانات الأمن الغذائي والتغذية الحالية لمساعدة البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك، على سبيل المثال، منظمات المجتمعات المحلية ومنظمات الشعوب الأصلية، للحصول على الدعم المالي لتعزيز قدراتهم، بما في ذلك في مجال الإحصاءات، من أجل الاستفادة من بيانات الأمن الغذائي والتغذية واتخاذ القرارات، مع مراعاة حماية البيانات وخصوصيتها وأمنها، مع رؤية أن مثل هذه المبادرات يمكن تنسيقها.

وتُشجع المنظمات الدولية²⁴ والحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص على القيام بما يلي:

(ط) تعزيز جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز جودتها وتحليلها واستخدام أشكالها المتعددة، بما يتجاوز البيانات الكمية والقابلة للقراءة آلياً، مثل البيانات النوعية والأشكال الأخرى من المعلومات. ويعني هذا تقييم وتطبيق نُهج متعددة لجمع المعلومات، بما في ذلك المنهجيات النوعية التشاركية والأساليب المختلطة التي تستخدمها المجتمعات المحلية بالفعل، من بين أمور أخرى، مع الحفاظ على حقوق مولدي البيانات.

3- تنمية القدرات والبنى التحتية والتكنولوجيات اللازمة لضمان استدامة دورة إنتاج بيانات الأمن الغذائي والتغذية وإنصافها والقدرة التحليلية من أجل صنع القرارات

تُشجع الحكومات على القيام بما يلي:

(أ) توظيف الإحصائيين والخبراء في مجال البيانات وعلماء الاجتماع والخبراء في تحليل بيانات الأمن الغذائي والتغذية الكمية والنوعية وتفسيرها، من ذوي المعرفة والقدرة في مجال تقييم المخاطر وخصوصية البيانات، والاستثمار في بناء قدراتهم، لكي يعملوا في الوزارات المعنية ومكاتب الإحصاء الوطنية، واحتضان وحدات التحليل ضمن الوزارات المعنية؛

(ب) تحديث البنى التحتية لنظام الإحصاء الوطني من أجل إنشاء نظم لبيانات الأمن الغذائي والتغذية قابلة للتشغيل وتتسم بالشمول والتنسيق، ومواصلة العملية المستقلة والشفافة لجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية المصنّفة²⁵ والمفصلة والحفاظ على جودتها مع مرور الوقت، وذلك بمساعدة فنية ومالية من المنظمات الوطنية والدولية²⁶ والمساعدة الإنمائية الرسمية كوسيلة لدعم الجهود الوطنية، عند الطلب ووفقاً للأولويات الوطنية؛

(ج) والاستثمار في البنية التحتية العامة للبيانات، والعمل، حسب الاقتضاء، على تحسين أطر السياسات بشأن إدارة البنى التحتية العامة والخاصة التي تقوم على جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتخزينها ومعالجتها ومشاركتها واستخدامها لتعزيز الوصول العادل إلى بيانات الأمن الغذائي والتغذية والجهود المبذولة لمنع الاستخراج غير

²⁴ أنظر الحاشية 10.

²⁵ مصنفة بحسب الجنس والعمر، والمعايير الديموغرافية الأخرى، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وفقاً لإعلان بيجين.

²⁶ أنظر الحاشية 11.

القانوني للبيانات، من بين أهداف أخرى، مع الإقرار بأهمية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة،²⁷ واحترام حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للفوائد المستمدة من استخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية؛

- (د) وتوسيع فرص التدريب، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، للموظفين في مكاتب الإحصاء الوطنية والوحدات الحكومية الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، المشاركين في جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية ومعالجتها وتحليلها على المستويين المحلي والإقليمي وعبر القطاعات المتعددة، مع الدعم من المنظمات الوطنية والدولية²⁸ حسب الاقتضاء، وعند الطلب، لتعزيز كفاءاتهم التحليلية.
- (هـ) وإنشاء برامج منح دراسية محددة الأهداف، بمساعدة مالية من المنظمات الوطنية والدولية،²⁹ حسب الاقتضاء، للسماح للشباب، وخاصة النساء، وأولئك الذين يتعرضون لأشكال مختلفة من التمييز،³⁰ بالدراسة في البرامج العلمية المتعلقة ببيانات الأمن الغذائي والتغذية، كما هي مفهومة في هذه الوثيقة، التي تركز بقوة على البيانات (الكمية والنوعية)، وكذلك علوم البيانات والإحصاءات، مع مراعاة معارف الأجداد والشعوب الأصلية؛
- (و) وبناء قدرات أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالبيانات، مثل المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة والفلاحين والشعوب الأصلية والصيادين والرعاة والتجار والمجتمعات المحلية والمسؤولين الحكوميين والخبراء الريفيين، وما إلى ذلك، في ما يتعلق بتحليل البيانات الكمية والنوعية للأمن الغذائي والتغذية وعمليات تقييم المخاطر المرتبطة بها، وتفسيرها واستخدامها.

وتشجع الحكومات والمنظمات الدولية³¹ وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات البحوث الأكاديمية، على القيام بما يلي:

- (ز) الاستثمار في زيادة تنقيح نُهج جمع البيانات الموفرة للتكاليف والشاملة والتشاركية والمصادر الجديدة للبيانات والتحقق من صحتها وتطبيقها، مع إجراء تقييم شامل للمخاطر ضمن إطار متين لإدارة البيانات والسياسات. ويمكن استخدام الأدوات والتكنولوجيا التي تعمل على تبسيط عملية جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتيسيرها مع القيام في الوقت ذاته بتحسين جودة البيانات والترويج لها على جميع المستويات، وفقاً للأولويات الوطنية وفي ما يتعلق بالأطر القانونية والسياساتية الوطنية والدولية.

وتشجع الحكومات والمنظمات الدولية³² ومؤسسات البحوث الأكاديمية على القيام بما يلي:

- (ح) منح الأولوية لبناء القدرات في المجالات التي تتسم حاليًا بضعف توافر بيانات الأمن الغذائي والتغذية ذات الصلة، مع التركيز على البلدان التي تفتقر إلى الموارد والبنى التحتية والإلمام بالبيانات والمهارات لسدّ الفجوات في البيانات بهدف تحسين الأمن الغذائي والتغذية؛³³

²⁷ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) متكاملة ومتوازنة وغير قابلة للتجزئة.

²⁸ أنظر الحاشية 10.

²⁹ المرجع نفسه.

³⁰ أنظر الحاشية 12.

³¹ أنظر الحاشية 10.

³² المرجع نفسه.

³³ لتحقيق الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني.

(ط) وبناء على عمليات التقييم التشاركية، تحسين النماذج التحليلية الحالية ووضع نماذج جديدة لاستخدامها في مختلف المجالات التي لها صلة بصنع القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وتكتسي النهج المستندة إلى النماذج المصادق عليها أهمية خاصة في مجال التنبؤ بالقيم المستقبلية لمحددات الأمن الغذائي والتغذية ونتائجهما. وينبغي أن تتسم هذه النماذج بالشفافية وعدم التمييز، وأن تتضمن بيانات تدريب عالية الجودة، وأن تُنفذ بمرونة لكي تتمكن من توليد تنبؤات في ظل سيناريوهات بديلة واضحة؛

(ي) والقيام، بالتعاون مع مؤسسات التدريب الوطنية والدولية العامة والخاصة، بإعداد مواد للتعلّم الإلكتروني تركز على جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية، وحماية البيانات ومراقبة جودتها وتحليلها وتفسيرها، والإبلاغ عن النتائج لأنواع معينة من بيانات ومنهجيات الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك النماذج التحليلية. وينبغي أن تعزز المواد الفهم المتكامل للعلاقة الديناميكية بين مختلف قطاعات العمل وأنواع البيانات والمؤشرات الناتجة، مع مراعاة احتياجات صغار منتجي الأغذية والعاملين والمستهلكين وصانعي السياسات على مستويات متعددة؛

(ك) والتخفيف من الحواجز اللغوية من خلال زيادة عدد اللغات التي يتم بها تقديم دورات التعلّم الإلكتروني الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، والمواد وأدوات الإلمام والمنصات وأدوات التحليل الخاصة ببيانات الأمن الغذائي والتغذية، وتطوير التعلّم بين الأقران، بما يضمن دقة التكنولوجيات الجديدة والخدمات اللغوية والترجمات وعكسها للغرض ولمعنى اللغة الأصلية.

وتشجع المنظمات الدولية³⁴ على القيام بما يلي:

(ل) تقديم الدعم، بناءً على طلب الحكومات وضمن الأطر القائمة والقدرات المحلية، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال بذل أقصى الجهود للعمل بشكل وثيق مع المهنيين من المؤسسات العامة الوطنية كلما دعت الحاجة إلى جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها، على المستويين الوطني ودون الوطني، بالتنسيق مع منظمات صغار منتجي الأغذية والعمال والشعوب الأصلية والنساء والمستهلكين ومنظمات المجتمع المدني، واستخدام النهج التشاركية، حسب الاقتضاء؛

(م) ودعم عمليات المسح على المستوى الوطني حول بيانات الأمن الغذائي والتغذية بالاقتتران مع تعزيز القدرات ونقل المعرفة إلى أصحاب المصلحة الوطنيين في ما يتعلق بجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وأدوات تحليلها، مع مراعاة الحاجة إلى موارد كافية للمؤسسات العامة لتحسين البنية التحتية المحلية والحدّ من التفاوتات التكنولوجية؛

(ن) ودعم الجهود لتأمين الوصول والمدخلات المحلية إلى النظم الإحصائية الوطنية بالتنسيق مع مكاتب الإحصاء الوطنية، مع احترام الملكية الوطنية.

³⁴ أنظر الحاشية 10.

4- التعاون بين الأطراف بشأن تنسيق وتشاطر بيانات الأمن الغذائي والتغذية

تُشجع الحكومات والمنظمات الدولية³⁵ وأجهزتها الإقليمية³⁶ على القيام بما يلي:

- (أ) تعزيز التوحيد القياسي والاتساق والتشغيل البيئي لبيانات الأمن الغذائي والتغذية والمنصات ذات الصلة، بهدف تنسيق الأساليب والمؤشرات، وتسهيل تشاطر بيانات الأمن الغذائي والتغذية مع القيام في الوقت ذاته بإيلاء الاحترام لحقوق مولدي البيانات ومالكها وخصوصية البيانات والموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة، بحسب الاقتضاء، والتعاون الشامل بين القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة؛
- (ب) والنظر في الحاجة إلى معالجة إحصاءات الأمن الغذائي والتغذية كمجال محتمل داخل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، مع مراعاة العمليات الحكومية الدولية الجارية للأمم المتحدة في هذا الصدد؛
- (ج) والنشر العلني للبيانات الكلية والجزئية والوصفية كمجموعات مختلفة من البيانات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، من أجل زيادة إمكانية العثور عليها والوصول إليها لأغراض السياسات والبرامج والبحوث، واحترام السرية وخصوصية البيانات وحمايتها، وحماية حقوق مولدي البيانات، مع مراعاة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية³⁷ والمبادئ التي تحكم الأنشطة الإحصائية الدولية³⁸، وبما يتفق مع القوانين والأنظمة الوطنية؛
- (د) وتناول بيانات الأمن الغذائي والتغذية على أنها مفتوحة قدر الإمكان ولكن مغلقة حسب الضرورة لخدمة الصالح العام، مع مراعاة خصوصية البيانات وحمايتها وحقوق مولدي البيانات والسرية والأمن القومي والملكية الفكرية، بما في ذلك ضماناتها ومبادئها، وشرعية المصالح التجارية، لزيادة توافر بيانات الأمن الغذائي والتغذية والوصول إليها وتبادلها، ومعالجة الفجوات في البيانات في النظم الوطنية والدولية، ودعم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (هـ) وتعزيز استخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتكاملها من مصادر متعددة³⁹ وقطاعات متعددة⁴⁰ متصلة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك عبر تشجيع الحوار على المستويات الفنية وكذلك بين المستويات الفنية والسياسية، بما يتماشى مع القوانين والأنظمة ووفقاً لأطر حقوق الإنسان ذات الصلة؛
- (و) وزيادة التعاون في مجال الوصول إلى البيانات وتبادلها بشأن التجارة الدولية في المدخلات والمنتجات الغذائية وغير الغذائية والزراعية، وبشأن السياسات التجارية، بما في ذلك من خلال تعزيز أدوات مثل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، مع التشديد على أهمية جمع البيانات كذلك بشأن الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية وضمن الحماية المناسبة للبيانات.

³⁵ أنظر الحاشية 10.

³⁶ المرجع نفسه.

³⁷ <https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/FP-Rev2013-A.pdf>، (اعتمدت في 29 يناير/كانون الثاني 2014 عند أعلى مستوى سياسي كقرار

للجمعية العامة (A/RES/68/261)

³⁸ <https://unstats.un.org/unsd/acccsub/2013docs-22nd/SA-2013-8-FP-UNSD.pdf>

³⁹ بما في ذلك البيانات التي تنتجها القطاع الخاص والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

⁴⁰ على سبيل المثال: الأغذية والزراعة والصحة والتنمية الاجتماعية والبيئة والميزانية والتخطيط.

وتُشجع المنظمات الدولية⁴¹ المسؤولة عن إنتاج البيانات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية على القيام بما يلي:

(ز) تعزيز التعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لمواءمة جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية والأساليب التحليلية والمؤشرات بشأن مجالات الأمن الغذائي والتغذية الهامة (لا سيما عمليات تقييم الأمن الغذائي)، مع ملاحظة أنه لا يمكن تنسيق جميع أنواع البيانات، وبالتشاور مع الحكومات، تعزيز التنسيق بشأن إصدار مجموعات البيانات والمنتجات المعرفية.

وتُشجع الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات البحوث والمجتمع المدني والقطاع الخاص على القيام بما يلي:

(ح) تعزيز امتثال بيانات الأمن الغذائي والتغذية مع مبادئ الوصول المفتوح والاستخدام العادل الحالية للبيانات وأدوات تحليلها، مثل المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، ومع مراعاة المبادئ التكميلية الأخرى، بما في ذلك مبادئ FAIR المتمثلة في إمكانية العثور بسهولة على البيانات والانتفاع منها وتبادلها وإعادة استخدامها،⁴² والتكيف باستمرار مع تطور هذه المبادئ، بهدف إتاحة بيانات الأمن الغذائي والتغذية والوصول إليها وإعادة استخدامها، وفي الوقت نفسه، ضمان حماية البيانات، وحماية حقوق مولدي البيانات، واحترام خصوصية البيانات والملكية الفكرية بما في ذلك ضماناتها ومبادئها، والسعي للحصول على الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة، حسب الاقتضاء، وتغطية الأنشطة المنفذة لنفس الأغراض، عند مشاركة بيانات الأمن الغذائي، وفي الوقت نفسه تعزيز العدالة والإدماج والتوزيع العادل للمنافع.

5- تعزيز أطر حوكمة بيانات الأمن الغذائي والتغذية على الصعيدين المحلي والوطني وتعزيز الحوار ذات الصلة على المستوى العالمي

تُشجع الحكومات على القيام بما يلي:

(أ) تضمين بيانات الأمن الغذائي والتغذية في الإحصاءات الوطنية ونظم البيانات الأخرى ذات الصلة لتعزيز إدارة البيانات الوطنية الأوسع نطاقاً والتي تركز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تمكّن من تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتتوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، والتي تسترشد بالمناقشة الدولية المتعددة الأطراف الناشئة حول أطر إدارة البيانات. ويجب أن تأخذ المناقشات في الاعتبار المبادئ الأوسع للأمن الغذائي والتغذية⁴³ مثل الكرامة الإنسانية وعدم التمييز والإنصاف والعدالة والمساواة بين الجنسين والمشاركة والشفافية والمساءلة، من بين أمور أخرى؛

⁴¹ أنظر الحاشية 10.

⁴² توفر مبادئ FAIR إرشادات لتحسين إمكانية العثور على الأصول الرقمية وإمكانية الوصول إليها وقابلية تشغيلها البيئي وإعادة استخدامها. وعلى الرغم من الاعتراف بها من قبل المنظمات والمبادرات الدولي مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين، إلا أنه لم يتم الاتفاق عليها من قبل أطراف متعددين.

⁴³ كما يرد في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، القسم 3باء.

(ب) والنظر في تعزيز السياسات، وعند الضرورة، تطويرها والحفاظ عليها وتنفيذها، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين امتثال الجهات الفاعلة غير الحكومية⁴⁴ ذات الصلة للتشريعات الوطنية والمبادئ المعمول بها ومتطلبات العناية الواجبة،⁴⁵ حسب الاقتضاء، في ما يتعلق بجمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها وتخزينها ومعالجتها واستخدامها وتبادلها، من بين أمور أخرى.

وتشجع الحكومات والمنظمات الدولية⁴⁶ على القيام بما يلي:

(ج) تعزيز العمليات الشاملة والتشاركية لأصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة تطوير مبادئ بيانات الأمن الغذائي والتغذية التي تدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني. ويشمل ذلك، الاعتبار الأخلاقية، وأدوار ومسؤوليات اتخاذ القرارات، ونظم المساءلة الوطنية لتنفيذ وتطبيق مبادئ بيانات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني.

وتشجع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الخيرية على القيام بما يلي:

(د) مشاركة بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلاتها مع الحكومات والمؤسسات العامة، وبين بعضها البعض، للصالح العام ولأغراض السياسات والبحوث، واحترام السرية وخصوصية البيانات، واستكشاف آليات لجعل بيانات الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بهم متاحة بشكل أسرع وعلى نطاق واسع، وفي الوقت ذاته العمل لضمان الحماية المناسبة للبيانات.

⁴⁴ جهات فاعلة أخرى خارج نظام البيانات الوطني الرسمي.

⁴⁵ أنظر، على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

⁴⁶ أنظر الحاشية 10.